



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية العلوم الاسلامية

قسم علوم القرآن والتربية الاسلامية

الاحكام الفقهية المتعلقة بالتلقين والصلة على الميت

بحث مقدم الى

مجلس كلية العلوم الاسلامية وهو جزء من متطلبات

نيل شهادة البكالوريوس في العلوم الاسلامية

الطالب

أحمد محمد مطلق نمر

إشراف الدكتور

أ. د. رعد طالب كريم العنبي

الآية القرآنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

* كُلُّ نَفْسٍ ذَاقَتُ الْمَوْتَ

وَإِنَّمَا تُؤْفَنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

فَمَنْ رُحِزَّ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ

وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ ١٨٥ *

صدق الله العظيم

(آل عمران: الآية ١٨٥)

الإهداء

إلى الذين قاتلوا وناضلوا من أجل أن تستمر حياتنا

إلى من هم أكرم منا جميعاً

..... شهداء العراق

إلى التي أكثرت الدعاء كلما نطقـت

إلى التي لولـها لما امسـكت اصـابـي قـلـما

إلى التي حملـني وهـن عـلـى وهـن

..... إـي الحـبـلـة

إـلى من عـلـمـي ووضـعـني عـلـى الطـرـيق الصـحـيـحـ

إـلى رـمـز الرـجـوـلـة والتـضـحـيـة

..... إـي الغـالـي

إـلى من هـم سـنـدـي وقوـيـ فيـ الحـيـاة وـهـم استـمـدـ عـزـيـ وـاصـارـاـيـ

إـلى من هـم أـقـرـبـ من روـحـي

..... أـخـوـانـي وـاخـوـاتـي

إـلى من اـنـسـنـيـ فيـ درـاسـتـيـ وـشـارـكـيـ هـوـيـ تـذـكارـاـ وـتقـديرـاـ

..... أـصـدـقـائـيـ وـزمـلـائـيـ

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه
الغرميامين وبعد .

**أساتذتي الكرام .. كل التبجيل والتوقير لحضرات الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة وكل
الحب والامتنان إلى جميع الأساتذة والموظفين في قسم علوم القرآن وأخص منهم السيد رئيس
القسم (أ. د. مرعد طالب) وكذلك من كان له فضل ويدعون في انجاز هذا البحث
المتواضع (أ. د. عباس علي) .**

كما اتقدم بأجمل عبارات الحب والاحترام لنرملاتي الاعزاء داعيا لهم من الله التوفيق
وفي الختام اقدم كلمة شكر وتقدير إلى جامعة ديالي - كلية العلوم الإسلامية -
قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية ، لإتاحة الفرصة لي لإكمال دراستي وتقديها
كافة التسهيلات لتحقيق ذلك .

الباحث

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الأية القرآنية
ب	الاهداء
ج	شكر وتقدير
٢-١	المقدمة
٣	التلقين لغة
٤	التلقين اصطلاحاً
٦-٥	الصلة لغة
٧	الصلة اصطلاحاً
٩-٨	صلاة الجنازة
١٠	تلقين من حضرته الوفاة
١٢-١١	تلقين الميت في قبره
١٤-١٣	صيغة التلقين
١٦-١٥	حكم الصلاة على الميت
١٨-١٧	من الاولى بالصلاحة على الجنازة
١٩	حالة اجتماع الجنائز
٢٧-٢٩	اركان صلاة الجنازة وسننها وكيفيتها
٢٩	مكان وقف الامام من الجنازة
٣٠	حالة المسبوق في صلاة الجنازة
٣٣-٣١	شروط الصلاة على الميت
٣٢	وقت الصلاة على الجنائز
٣٥-٣٤	الصلاحة على الميت بعد الدفن وتكرار الصلاة عليه قبل الدفن
٣٦	الصلاحة على الغائب
٣٨-٣٦	الصلاحة على المولود
٤٠-٣٨	مكان الصلاة
٤١	الخاتمة
٤٨-٤٢	المصادر والمراجع

المقدمة

الحمد لله الذي أسبغ علينا نعمه، حيث هدانا للإسلام، ووفقاً لتعلم أحكام دينه أكمله على أكمل التمام، وأشهد أن لا إله إلا الله الواحد الأحد الفرد السالم، وأشهد أن نبينا محمدًا عبده ورسوله سيد ولد آدم وأفضل الأنام، ﷺ، وزاده الله رفعة وإنعام. أما بعد:

فإن الموت نهاية كل حي، ولا نجاة منه لأحد، قال تعالى (كل نفس ذائق الموت ونبلوكم بالخير والشر واليأة ترجعون) ^(١). وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ (اكرروا ذكر هادم اللذات يعني الموت) ^(٢). وقد جعل الله تعالى للميت حقوقاً قبل موته بالدعاء له في مرضه، وزيارتة للتنفيس عنه وتثبيته، كما جعل له حقوقاً بعد موته، بتغسله، وبتكفينه، وبالصلاحة عليه ، وتلقينه ، ودفنه، وزيارة قبره، والدعاء له، ووفاء ديونه، وتنفيذ وصاياته .

ومما لا شك فيه أن أحكام الإسلام في الجنازة لم يأت بها دين غير الإسلام، فهي أحكام تنفع الميت في دنياه وأخرته، فبتغسله يلاقي الله نظيفاً طاهراً، وبتكفينه تستر عوراته، وبالصلاحة عليه تحل له الشفاعة، وتعفر ذنوبه، وينتفع بدعاء المسلمين الذين يستغفرون له ويسألون له الرحمة والتجاوز عنه، فعن عبد الله بن عباس- رضي الله عنهم-. قال : "ما من رجل مسلم يموت، فيقوم على جنازته أربعون رجلاً، لا يشركون بالله شيئاً إلا شفعهم الله فيه" ^(٣).

وبعد الصلاة عليه يودع الميت حفته، ويقفون على قبره يسألون له التثبيت في وقت ما أحوجه إليه . ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل يستحق كل مسلم التلقيين و الصلاة عليه لاستفادة من هذه الفضائل العظيمة ؟

هذا ما سيجيب عليه هذا البحث الذي يبين الأحكام الفقهية المتعلقة بتلقيين الميت و الصلاة عليه .

(١) سورة الانبياء آية ٣٥ .

(٢) الجامع الكبير (سنن الترمذى) ١٢٩/٤

(٣) صحيح مسلم /٢ ٦٥٥

ومن نعم الله علينا قد جعل لنا الشريعة الإسلامية وجعلها زاخرة بالأصول والفروع الفقهية التي فيها الجواب الكافي والشافي لأغلب الواقع والمستجدات التي تحدث في أي زمان ومكان، وهذا هو سر ديمومتها ، وشموليتها فهي صالحة لكل ما فيه خير البلاد والعباد، وفيها الحلول لكل المشاكل التي تواجه البشرية جموعاً، ومن تلك الأصول والفروع الفقهية موضوع أحكام التلقين والصلوة على الميت، حيث أن هذه الجزئية في الفقه الإسلامي فيها من الأحكام التي لابد أن نقف عندها لنتعرف على أحكامها، لذلك كانت طبيعة البحث أن يقسم إلى مقدمة ومبثتين، وخاتمة، جعلت في المبحث الأول: ماهية التلقين والصلوة وفيها مطلبان : المطلب الأول: تعريف التلقين لغة واصطلاحاً ، والمطلب الثاني : تعريف الصلوة وصلة الجنازة.

وجعلت في المبحث الثاني: الأحكام الفقهية المتعلقة بالتلقين وصلة الجنازة ، وفيها مطلبان : المطلب الأول: الأحكام الفقهية المتعلقة بالتلقين ، وفي المطلب الثاني :- الأحكام الفقهية المتعلقة بصلة الجنازة ، وجعلت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها .

إن أك قد وفقت فحمدأ الله على آلانه وكرمه وإن أك قد أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان ، فهذا جهد المقل

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يوفق الجميع لما فيه صلاح هذه الأمة، وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المبحث الأول

ماهية التلقين والصلة وفيها مطلبان :-

المطلب الأول :- تعريف التلقين لغة واصطلاحا :

– **التلقين لغة** : لقت الكلام بالكسر: فهمته، لقنا. وتلقنته: أخذته، لقانية والتلقين كالتفهيم. وغلام لقن: سريع الفهم. والاسم اللقانة^(١) وجاء في لسان العرب لابن منظور: «اللَّقْنُ»: مصدر لِقَنَ الشيءَ، يُلْقِئُه، لقناً، وكذلك الكلام، (وتلقنه): فَهَمَهُ، (وللقنه إيه): فَهَمَهُ، (وتلقنته): أَخَذَتْهُ لقانيةً، (وقد لقنتني فلان كلاماً تلقيناً): أَيْ: فَهَمَنِي مِنْهُ مَا لَمْ أَفْهَمْ، (والتلقين): كالتفهيم، (وغلام لقن): سريع الفهم، وفي حديث الهجرة: «وَيَبِيتُ عَنْهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَهُوَ شَابٌ ثَقِيفٌ لَقِنَ»^(٢) أَيْ: فَهِمُ، حَسِنَ التلقين لِمَا يُسْمَعُه^(٣) إذن التلقين في اللغة يدل على معاني: سرعة الفهم، والتفهيم، وغيرها.

(١) الصاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهرى ٦/١٩٦

(٢) لسان العرب لابن منظور ١٣ / ٣٩٠

(٣) البداية والنهاية لابن كثير ٤/١٥٩

التلقين اصطلاحاً : التلقين: التقديم مشافهة وإلقاء الكلام على الغير ليأخذ به، ومنه : تلقين الشهادة، (وتلقين المحضر الشهادة لينطق بها) ^(١) وتلقن الكلام أخذه وتمكن منه ولقن الرجل الشيء لقنا فهو لقن من باب تعب فهمه ويعدى بالتضعيف إلى ثان فيقال لقنته الشيء فلتلقنه إذا أخذه من فيك مشافهة ^(٢) وفي الحديث الشريف: " لقروا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله " والمراد بالموتى فيه المحضرؤن ^(٣) . وورد في السنة النبوية المطهرة ما يدل على مشروعية التلقين ومن ذلك، ما صح عن رسول الله ﷺ في الحديث الذي يرويه سيدنا أبو سعيد الخدري رضي الله عنه ^(٤)) (لقروا موتاكم لا إله إلا الله) حيث يخبرنا في هذا الحديث رسول الله ﷺ بأن الذي يحضره الموت ينبغي علينا أن نذكره بكلمة التوحيد بأن نتلفظ بها ^(٥) عندـه

(١) معجم لغة الفقهاء ١٤٥/١

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٥٨/٢

(٣) القاموس الفقهي ٣٣٢/١

(٤) سنن أبي داود ٣٩٠ ، صحيح ابن حبان ٧/٦٦٢

(٥) صحيح مسلم ٢/٦٣١

المطلب الثاني : تعريف الصلاة وصلاة الجنائز

اولاً : تعريف الصلاة لغة واصطلاحا :

الصلاوة في اللغة الدعاء، قال الله تعالى: {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيْهِمْ بِهَا وَصَلَّى عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللهُ سَمِيعٌ عَلَيْمٌ} ^(١). أي ادع لهم، وقال النبي - ﷺ - ((إذا دعي أحدكم فليجب، فإن كان صائماً فليصلّ، وإن كان مفطراً فليطعم)) ^(٢). أي فليدع بالبركة والخير والمعفورة ^(٣) وقال الشاعر " ^(٤) :

تَقُولُ بِنْتِي وَقَدْ فَرَّبْتُ مُرْتَحَلًا ... يَا رَبِّ حَبْبَ أَبِي الْأَوْصَابِ وَالْوَجْعَا
عَلَيْكِ مِثْلُ الَّذِي صَلَّيْتِ، فَاغْتَمِضْ ... نَوْمًا فَإِنَّ لِجَنْبِ الْمَرْءِ مُضْطَجَعًا . " ^(٥)

(١) سورة التوبة، الآية: ١٠٣

(٢) صحيح مسلم / ٢٠٥٤

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ٥٠/٣ ، لسان العرب ٤٦٤/١ ، التعريفات للجرجاني ١٧٤/١ ، المغني لابن قدامة ٥/٣ ، شرح عمدة الفقه لابن تيمية ٢٧/٢ - ٣١

(٤) ديوان الأعشى الكبير : ميمون بن قيس الملقب بالأعشى ، (ت ٧٥) والبيتان في ديوانه ١٠١ ، كشاف القناع عن الإقناع (١٤٢٩ - ١٤٢١ هـ)

(٥) في الديوان: "فاغتمض يوماً" ، وما هنا موافق لما في اللسان (ص ل ١٤ / ٤٦٥)

والصلاه من الله حسن الثناء، ومن الملائكة الدعاء، قال الله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} ^(١).

قال أبو العالية: ((صلوة الله: ثناؤه عليه عند الملائكة، وصلوة الملائكة: الدعاء)) ^(٢).

وقال ابن عباس رضي الله عنهم: ((يصلون: يُبَرِّكون)) ^(٣).

وقيل: إن صلاة الله الرحمة، وصلوة الملائكة الاستغفار ..

والصواب القول الأول ^(٤). قال الله تعالى: {أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّنْ رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهَنَّدُونَ} ^(٥). أي عليهم ثناء من الله ورحمة ^(٦) ، فعطف الرحمة على الصلوات والعطاف
يقتضي المعايره ^(٧).

فالصلاه من الله الثناء، ومن الملائكة، والإنس، والجن: القيام، والركوع،
والسجود، والدعاء، والتسبيح، والصلاه من الطير والهوام .

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٥٦

(٢) صحيح البخاري ١٢٠/٦

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ٥٣٣/٨

(٤) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١٠٧٦/١ ، الشرح الممتع على زاد المستقنع لابن عثيمين ٢٢٨ / ٣ - ٢٢٩

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٥٧

(٦) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير ١٣٥/١

(٧) المعين على تفهم الأربعين لابن الملقن ٤٠/١ ، الشرح الممتع لابن عثيمين، ١٦٣ / ٣

- والصلة في الاصطلاح الشرعي : عبادة الله ذات أقوال وأفعال معلومة مخصوصة، مفتوحة بالتكبير، مختتمة بالتسليم، وسميت صلاة لاشتمالها على الدعاء ^(١)، فالصلة كانت اسمًا لكل دعاء، فصارت اسمًا لدعاء مخصوص، أو كانت اسمًا لدعائے، فنقلت إلى الصلاة الشرعية لما بينها وبين الدعاء من المناسبة، والأمر في ذلك متقارب، فإذا أطلق اسم الصلاة في الشرع لم يفهم منه إلا الصلاة المشروعة ^(٢). فالصلة كلها دعاء:

دعا مسألة: وهو طلب ما ينفع الداعي من جلب نفع، أو كشف ضر، وطلب الحاجات من الله وحده بلسان المقال.

ودعا عبادة: وهو طلب الثواب بالأعمال الصالحة: من القيام، والقعود، والركوع، والسجود، فمن فعل هذه العبادات فقد دعا ربه، وطلبه بلسان الحال أن يغفر له، فتبين بذلك أن الصلاة كلها دعاء مسألة، ودعا عبادة؛ لاشتمالها على ذلك كله ^(٣)

(١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي ٥/٣ ، الشرح الكبير لابن قدامة ٥/٣ ، المغني لابن قدامة ٥/٢ ، والتعريفات للجرجاني ص ١٣٤ .

(٢) انظر: شرح العمدة لشيخ الإسلام ابن تيمية، (٣١ - ٣٠ / ٢) .

(٣) انظر: شروط الدعاء وموانع الإجابة في ضوء الكتاب والسنة للدكتور سعيد القحطاني ١٠ - ١١ ، وفتح المجيد شرح كتاب التوحيد ١٨٠/١ ، والقول المفيد على كتاب التوحيد لابن عثيمين ١١٧/١

ثانياً :- تعريف صلاة الجنازة :-

ان مصطلح (صلاة الجنازة) مركب لفظي لذا يستوجب على الباحث ان يعرف كلاً من الصلاة والجنازة وصولاً الى تعريف جامع مانع لهذا المصطلح .

وابداً مع جزئية الصلاة والتي " تعرف في اللغة بأنها الدعاء ، وفي الاصطلاح الشرعي عبارة عن أركان مخصوصة، وأذكار معلومة، بشرط مخصوصة في أوقات مقدرة "(١) وقد تم تعريفها والتلخ ففيها سابقاً "(٢) .

واما تعريف الجنازة فهي مفردة الجنائز وقيل "جنازة" بالفتح: الميت، وبالكسر "جنازة": السرير الذي يوضع عليه الميت، وقيل جنازة "بالكسر: السرير مع الميت، فإن لم يكن عليه الميت فهو سرير ونعش "(٣) وجَنَّزَ الْمَيِّتَ: كَفَنَهُ وَوَضَعَهُ عَلَى الْجِنَازَةِ أَيِ النَّعْشِ "(٤)" قال المؤلف رحمه الله تعالى :-

الجنائز: جمع جنازة يقال: جنائز بالفتح، أما المفرد فيقال: جنازة و جنازة، وهل هي اسم للميت وحده أو اسم للميت إذا كان على النعش؟! تسمى جنازة إذا كان الميت على النعش، وإذا كان على غير النعش فلا يسمى جنازة، وانظر كلمة (جنازة) في القاموس، الجنائز ويقال: جنائز ولا يقال: جنايز، وأما المفرد فيقال: جنازة وجَنَّازَة، ويطلق على الميت وحده أو على الميت إذا كان على النعش، وفيه خلاف (٥)

(١) التعريفات للجرجاني (ت ٨١٦ هـ) ص ١٣٤

(٢) انظر: تعريف الصلاة لغة واصطلاحا (ص ٥ - ص ٧) في هذا المبحث

(٣) الدر المختار شرح تنوير الأ بصار وجامع البحار لعلاء الدين الحصيفي ، المصباح المنير ١١١/١

(٤) معجم اللغة العربية المعاصرة ٤٠٤/١

(٥) شرح عمدة الفقه : عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن الراجحي (٣٩/٣٩)

بعد الخوض في مفردتي الصلاة والجنازة والتطرق إلى ما جاء فيهما سوف أشرع في تعريف وشرح صلاة الجنازة باعتبارها كلمة واحدة.

إذن صلاة الجنازة :

هي الصلاة على الميت في الإسلام غير الشهيد ^(١) ، قال ابن حزم :- لا خلاف في أنها صلاة قيام، لا ركوع فيها ولا سجود، ولا قعود ولا تشهد ^(٢) وهي فرض على الكفاية عند جمهور الفقهاء ^(٣) وهي تكبيرات أربع أو خمس أو ست أو سبع أو تسع، كل هذا ثابت، وهو من اختلاف التنويع؛ فأيتها فعل المسلم؛ أجزاء ^(٤) ، و ١ مراعاة فضل الميت، فيزداد في التكبيرات إلى التسع بحسبه. وإن كان لابد من الالتزام لنوع منها؛ فهو الأربع؛ لكثرة الأحاديث الواردة فيها ومنه ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه، وخرج بهم إلى المصلى، فصف بهم، وكبر عليه أربع تكبيرات ^(٥) .

(١) المجموع شرح المذهب لل النووي (١٦٥ / ٥)

(٢) المحلى بالأثار لابن حزم (٣٤٥ / ٣) ، موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي (٦٨٣ / ١) .

(٣) المجموع لل النووي (١٦٥ / ٥) ، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحاج لل النووي (٢١ / ٧) .

(٤) بغية المتطوع في صلاة التطوع لمحمد بن عمر بن سالم بازمول (١٤٢ / ١)

(٥) صحيح البخاري (٨٩ / ٢) ، صحيح مسلم (٥٤ / ٣)

المبحث الثاني

الاحكام الفقهية المتعلقة بالتلقين وصلاح الجنائز وفيه مطلبان :-

المطلب الاول :- الاحكام الفقهية المتعلقة بالتلقين :

المسألة الاولى : تلقين من حضرته الوفاة : اتفق الفقهاء من الحنفية ، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، وغيرهم)، على جواز تلقين من حضرته الوفاة وهو في الاحتضار شهادة أن لا إله إلا الله وأن

محمدًا رسول الله واتفقوا أيضًا على عدم تكرارها كثيراً حتى لا يضجر "^(١)"

واستدلوا بما يأتي : ما صح عن رسول الله ﷺ في الحديث الذي يرويه سيدنا أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال سمعت، رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((لَقُنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)) "^(٢)" ، وقالوا ((لَقُنُوا مَوْتَاكُمْ)) أي ذكروا من حضره الموت منكم بكلمة التوحد بأن تتلفظوا بها عنده) "^(٣)"

واستدلوا أيضًا في ما روي عن معاذ بن جبل، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((مَنْ كَانَ آخْرُ كَلَامَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ)) "^(٤)" وهو حديث صريح في أن من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة ، فينبغي تلقينها للميت حتى تكون كلمة التوحيد آخر عهده بالدنيا ويموت عليها . "^(٥)"

(١) الجوهرة النيرة ١٠٢/١ ، بداية المجتهد ونهاية المقتضى ٢٣٨/١ ، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل

١٢٢/٢ ، الحاوي الكبير للماوردي/٤ ، نهاية المطلب في دراية المذهب ٥/٣ ، مسائل الإمام أحمد واسحق بن راهوية

١٤١٤/٣ ، السيل الجرار المتذوق على حدائق الأزهر ٢٠٣/١ ، المحلى ٣٨٤/٣

(٢) سنن أبي داود ١٩٠/٣ ، صحيح مسلم ٦٣٤ /٢ ، سنن الترمذى ٢٩٧/٣

(٣) ينظر : شرح النووي على مسلم ٢١٩/٦

(٤) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٢٦٣/٣٦ ، سنن أبي داود ١٩٠/٣

(٥) ينظر: فتح الباري لابن حجر ١١١/١١

المسألة الثانية: تلقين الميت في قبره اختلف الفقهاء في حكم تلقين الميت في قبره عند الدفن على قولين:

القول الأول: يسن تلقين الميت في قبره بعد الموت : وإليه ذهب الحنفية، والمالكية، والشافعية، ورواية عن

(أحمد ، وبعض الحنابلة)^(١)

ووجه الدلالة: لفظة مَوْتَكُم على حقيقتها، تدل على أن الميت يلقن بعد الموت، لأن الميت حقيقة من فارقته روحه)^(٢) ، ماروي عن سعيد بن عبد الله الأودي، قال: شهدت أبا أمامة رضي الله عنه وهو في النزع، قال: (إذا أنا مُت فاصنعوا بي كما أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصنعوا بموتنا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا مات أحد من إخوانكم فسويفهم التراب على قبره فليقم أحدكم على رأس قبره، ثم ليقل: يا فلان ابن فلانة، فإنه يسمعه ولا يجيب، ثم يقول يا فلان ابن فلانة، فإنه يستوي قاعداً، ثم يقول: يا فلان ابن فلانة، فإنه يقول: أرشد رحمة الله ولكن لا تشعرون، فليقل: اذكر ما حرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمد عبده ورسوله، وانك رضيت بالله ربنا ، وبالإسلام دينا ، وبمحمد نبيا ، وبالقرآن اماما ، فان منكرا ونكيرا كل واحد منهمما يأخذ بيد صاحبه ويقول انطلق ما نفعك عند من قد لقي حجته، فيكون الله عز وجل حبيجه دونهما، فقال رجل: يا رسول الله فإن لم يعرف أمه قال: (ينسبه إلى حواء عليها السلام، يا فلان ابن حواء)^(٣))
واستدلوا من الحديث انه تعاذر إليه روحه، وعقله ويفهم ما يلقين^(٤)

(١) ينظر : درر الحكم شرح غرر الأحكام ١٦٠/١ ، الجوهرة النيرة ١٠٢/١ ، التاج والاكيل ٥٢/٣ ، المجموع

شرح المذهب ٣٠٣/٥ ، مغني المحتاج ٦٠/٢ ، الكافي في فقه الامام احمد ٣٧٣/١ ، الانصاف للمرداوي ٥٤٨/٢ ،

نيل الاوطار ١٠٩/٤

(٢) ينظر: اللباب ٣٢٧/١

(٣) ينظر : المعجم الكبير للطبراني ٢٤٩/٨ ، سبل السلام ٥٠١/١ ، نيل الاوطار ١٠٩/٤

(٤) ينظر : تبيان الحقائق ٢٣٤/١

القول الثاني: كراهيّة تلقين الميت بعد الموت : وهو روایة عن الإمام أحمد،^(١) وبعض الحنابلة، وظاهر الروایة عند الحنفية، وابن تيمية واستدلوا إن هذا الفعل لم يفعله رسول الله ﷺ وعندما سُئل الإمام أحمد عن تلقين الميت في قبره قال (ما أریت أحداً يفعله)^(٢)

والترجح : كما ذكر ابن حجر في التلخيص الحبير، منها ما رواه سعيد بن مصنور من طريق راشد بن سعد وصمرأة بْن حَبِيبٍ وَغَيْرِهِما (قَالُوا إِذَا سُوَّيَ عَلَى الْمَيِّتِ قَبْرُهُ وَانْصَرَفَ النَّاسُ عَنْهُ كَانُوا يَسْتَحْجُونَ أَنْ يُقَالَ لِلْمَيِّتِ عِنْدَ قَبْرِهِ يَا فَلَانُ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِلَّا اللَّهُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ قُلْ رَبِّي اللَّهُ وَدِينِي الإِسْلَامُ وَنَبِيُّ مُحَمَّدٌ ثُمَّ يَصْرُفُ)^(٣) وبهذا تقوى أدلة القائلين بالجواز والله أعلم.

(١) ينظر : المغني لأبن قدامة ٢٧٧/٢ ،الانتصار للمرداوي ٥٤٨/٢ ، الكافي فقه الإمام احمد ٣٧٣/١ ، ٣٧٣/٢

البنيان شرح الهدایة ١٧٧/٣

(٢) ينظر : الكافي في فقه الإمام احمد ٣٧٣/١

(٣) التلخيص الحبير ٣١٠/٢ ، نيل الأوطار ١٠٩/٤

المسألة الثالثة : صيغة التلقين : وردت عدة صيغ للتلقين عند الفقهاء

أولاً : مذهب الامام ابي حنيفة النعمان : على أن صيغة التلقين هي يا فلان بن فلان أذكر دينك الذي عليه رضيت بالله ربا وبالسلام

دينا وبمحمد صل الله عليه وسلم نبيا)^(١) ، وقد وردت صيغة أخرى عن الحنفية رواها صاحب كتاب البناء وهي (فيقال يا عبد الله أو يا أمّة الله اذكر ما خرجمت عليه من الدنيا من شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وأن الجنة حق، والنار حق والبعث حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأنك رضيت بالله ربا، وبالإسلام دينا، وبمحمد - صلى الله عليه وسلم - نبيا ورسولا، وبالقرآن إماما، وبالكعبة قبلة، وبالمؤمنين إخوانا)^(٢).

ثانياً: مذهب الامام مالك: على أن الصيغة هي (يا فلان ابن فلان، أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَوْ يَا أَمَّةَ اللَّهِ أَذْكُرُ الْعَهْدَ الَّذِي حَرَجْتَ عَلَيْهِ مِنْ الدُّنْيَا، وَهُوَ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيهَا لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ رَضِيَتْ بِالله ربا وَبِالإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ - صلى الله عليه وسلم - رَسُولًا وَبِالْقُرْآنِ إِمَامًا وَبِالْكَعْبَةِ قِبْلَةً وَبِالْمُسْلِمِينَ إِخْوَانًا رَبِّي الله لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوْكِيدٌ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ ")^(٣) العظيم

(١) انظر: تبين الحقائق ٢٣٤/١

(٢) ينظر : البناء شرح الهدایة ١٧٧/٣

(٣) مواهب الجليل ٢٢٠/٢

ثالثاً: مذهب الامام الشافعي : على أن الصيغة هي أن (يَقُولُ يَا فُلَانَ بْنَ فُلَانٍ أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ أَمَّةَ اللَّهِ أَذْكُرُ
الْعَهْدَ الَّذِي حَرَجْتَ عَلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ، وَأَنَّ النَّارَ
حَقٌّ، وَأَنَّ الْبَعْثَ حَقٌّ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَّةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ، وَأَنَّكَ رَضِيتَ بِاللَّهِ رَبِّكَ،
وَبِالإِسْلَامِ دِينَا، وَبِمُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١) - نَبِيَا وَرَسُولَا، وَبِالْقُرْآنِ إِمامَا، وَبِالْكَعْبَةِ قِبْلَةً، وَبِالْمُؤْمِنِينَ
إخوانا

رابعاً: مذهب الامام احمد بن حنبل :

(يَقُولُ: يَا فُلَانُ بْنُ فُلَانَةَ، أَذْكُرْ مَا فَارَقْتَ عَلَيْهِ، شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)^(٢)

■ والذى اميل الى اختياره مما ذكرت من صيغ التلقين اعلاه الصيغة التي ذكرها فقهاء الحنفية وهي :
(يَا عَبْدَ اللَّهِ أَوْ يَا أَمَّةَ اللَّهِ أَذْكُرْ مَا فَارَقْتَ عَلَيْهِ، شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)
وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ، وَالنَّارَ حَقٌّ وَالْبَعْثُ حَقٌّ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَّةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ، وَأَنَّكَ
رَضِيتَ بِاللَّهِ رَبِّكَ، وَبِالإِسْلَامِ دِينَا، وَبِمُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَبِيَا وَرَسُولَا، وَبِالْقُرْآنِ إِمامَا، وَبِالْكَعْبَةِ قِبْلَةً،
وَبِالْمُؤْمِنِينَ إخواناً)

■ هذه صيغ التلقين التي وردت عن جمهور الفقهاء وجميعها لا تخرج عن كونها تذكير الميت بتوحيد
الله سبحانه وتعالى، ونبوة محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم وتذكير ببعض أركان الإيمان، وبأن
النار والجنة حق .

(١) الغر البهية ١٢٢/٢

(٢) المقني لابن قدامة ٤٧٧/٢

المطلب الثاني :- الاحكام الفقهية المتعلقة بصلة الجنازة

أولاً - حكم الصلاة على الميت: الصلاة على الميت غير الشهيد فرض كفاية على الأحياء بالإجماع، كالتجهيز والغسل والتکفين والدفن ^(١)، وقد صلی الصحابة على النبي، وأمر النبي بالصلاحة على السقط والطفل، وصلی النبي على النجاشي ^(٢)، وإذا أردت الصلاة، نوحي «الصلاحة على الميت» ^(٣). وهي عند الحنفية ^(٤) حق لكل مسلم مات إلا أربعة: هم البغاة وقطعاء الطرق، إذا قتلوا في الحرب، وأهل العصبة، أو أهل العصبية، والمکابر في مصر ليلاً بسلاح، أو بخناق (وهو من تكرر منه الخنق في مصر). ولا يصلی على قاتل أحد أبويه إهانة له إذا قتله الإمام قصاصاً، فإن مات حتف أنفه يصلی عليه، ومن قتل نفسه عمداً يغسل ويصلی عليه، على المفتى به عند الحنفية، وعند الشافعية، وإن كان أعظم وزراً من قاتل غيره؛ لأنه فاسق غير ساع في الأرض بالفساد، وإن كان باغياً على نفسه كسائر فساق المسلمين ^(٥).

(١) مراقي الفلاح: ص ٩٨، العناية بهامش فتح القدير: ١ / ٤٥٥، المهدب: ١٣٢ / ٢١

(٢) روی الصلاة على النبي ابن ماجه عن ابن عباس، وروی أحمد وأبو داود الصلاة على السقط عن المغيرة، وروی أحمد والنمساني والترمذی الصلاة على الطفل، وروی أحمد والشیخان الصلاة على النجاشی (نیل الأوطار: ٤ / ٤٤، ٤٥، ٤٨) .

(٣) كتاب الأساس في السنة وفقها - العبادات في الإسلام [سعید حوى] ج ٣/١٧٤

(٤) الدر المختار: ٤ / ٨١٤ و ما بعدها، مقتني المحتاج: ١ / ٣٦١

(٥) كتاب مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح [الشنبلائي] ١ / ٢٢٣

ورأى قوم كأبي يوسف وابن الهمام أنه لا يصلى عليه، لما في صحيح مسلم أنه عليه السلام أتي برجل قتل نفسه، فلم يصل عليه^(١).

وقال المالكية^(٢) : ولا يصلى الإمام على من قتله في حد أو قصاص، ويصلى عليه غيره، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصل على ماعز ، ولم ينه عن الصلاة عليه^(٣) .
وقال المالكية أيضاً: وينبغي لأهل الفضل أن يحتسبوا الصلاة على المبتدةعة، ومظهري الكبائر، ردعاً لأمثالهم.

واستثنى الحنابلة من فرضية صلاة الجنازة الشهيد والمقتول ظلماً، كما استثنى الجمهور غير الحنفية الشهيد كما سيأتي. وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم ترك الصلاة على الغال (الخائن) من الغنيمة، وقاتل نفسه^(٤) .

(١) الأساس في السنة (سعید حوى) ٧٥/٣

(٢) بداية المجتهد: ١ / ٢٣١ وما بعدها، القوانين الفقهية: ص ٩٤، شرح الرسالة: ٢٧٦ / ١

(٣) أخرجه أبو داود ٢٠٦/٣

(٤) نيل الأوطار ٤٦ / ٤ - ٤٧

ثانياً - من الاولى بالصلاحة على الجنازة ؟ للفقهاء آراء ثلاثة :

الرأي الأول - للحنفية^(١) : السلطان إن حضر أو نائبه أحق بالصلاحة على الميت بسبب السلطة، ولأن في التقدم عليه ازدراء به، فإن لم يحضر فالقاضي؛ لأنه صاحب ولاية، فإن لم يحضر فيقدم إمام الحي؛ لأنه رضيه في حياته، فكان أولى بالصلاحة عليه في مماته، ثم يقدم الولي المكلف بترتيب عصوبة أو أولياء النكاح إلا الأب فيقدم على الابن، ويقدم الأقرب فالأقرب كترتيبهم في ولاية الزواج. ولمن له حق التقدم أن يأذن لغيره. ومن له ولاية التقدم أحق من أوصى له الميت بالصلاحة عليه على المفتى به؛ لأن الوصية باطلة فإن صلى عليه غير الولي والسلطان ونائبه، فللولي إعادة الصلاة، ولو على قبره إن شاء، لأجل حقه، لا لاسقاط الفرض. وإن صلى الولي لم يجز لأحد أن يصلِّي عليه بعده؛ لأن الفرض تؤدي بالأول، والتنفل بالصلاحة على الجنازة غير مشروع. فإن دفن ولم يصلِّي عليه، صلى على قبره، (ما لم يغلب على الظن تفسحه، لاختلاف الحال والزمان والمكان)^(٢).

الرأي الثاني - للملكية والحنابلة : أحق الناس بالصلاحة على الميت: من أوصى الميت أن يصلِّي عليه، عملاً بفعل الصحابة، فقد أوصى أبو بكر أن يصلِّي عليه عمر، وعمر أوصى أن يصلِّي عليه صهيب، وعائشة أوصت أن يصلِّي عليها أبو هريرة، وأم سلمة أوصت أن يصلِّي عليها سعيد بن زيد ... إلخ، ثم الوالي أو الأمير، للحديث السابق: «لا يؤم الرجل الرجل في سلطانه»، ثم الأولياء العصبات على ترتيب ولائهم في النكاح، فيقدم الأب وإن علا، ثم الابن وإن سفل، ثم الأقرب فالأقرب من العصبات، فيقدم الأخ، ثم العم ثم ابن العم، وهكذا^(٣).

(١) اللباب ١٢٩/١

(٢) الدر المختار ١٢١/١

(٣) المقني ٣٥٨/٢

لكن يقدم الأخ وابنه عند المالكية على الجد؛ لأنه يدلّي بالبنوة، والجد يدلّي بالأبوة. ويصلّي النساء في المذهب المالكي عند عدم الرجال دفعة واحدة أخذذاً، إذ لا تصح إمامتهن لديهم. ويقدم الأفضل فالأفضل، فيقدم الرجال على النساء، والكبار على الصغار، ومن له مزية دينية، فإن استووا قدم بالسن، فإن استووا قدم بالفرعنة أو التراضي. هذا قول المالكية^(١).

وعبارة الحنابلة^(٢): يقدم الأحق بالإماماة في المكتوبات، لعموم قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُؤْمِنُ الْفُرُونُ أَقْرُؤُهُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ».»

الرأي الثالث - للشافعية في الجديد^(٣) : أن الولي أولى بالإماماة من الوالي، وإن أوصى الميت لغير الولي، لأن الصلاة حقه، فلا تنفذ وصيته بإسقاطها كإرث، لأن المقصود من الصلاة على الجنائز هو الدعاء للميت، ودعاء القريب أقرب إلى الإجابة لتألمه وانكسار قلبه. وأما وصايا الصحابة بالصلاحة عليهم، فمحمولة على أن أولياءهم أجازوا الوصية. فيقدم الأب، ثم الجد وإن علا، ثم الابن، ثم ابنه وإن سفل، ثم الأخ، والأظهر تقدم الأخ الشقيق على الأخ لأب، ثم ابن الأخ الشقيق، ثم لأب، ثم بقية العصبة النسبية على ترتيب الإرث، فيقدم عم شقيق ثم لأب، ثم ابن عم شقيق ثم لأب. ثم ذوو الأرحام، يقدم الأقرب فالأقرب، فيقدم أبو الأم، ثم الأخ لأم، ثم الحال، ثم العم لأم. ولو اجتمع وليان في درجة كابنين أو أخوين، وكلاهما صالح للإماماة، فالأسن في الإسلام العدل أولى من الأفقه ونحوه

(١) الأساس في السنة ١٤٧٥/٤

(٢) الشرح الكبير ٣١١/٢ ، المغقي ٤٠٩/٣

(٣) مغني المحتاج ٣٠/٢ ، المجموع شرح المذهب ٢١٨/٥

ثالثاً - حالة اجتماع الجنائز: اتفقت المذاهب^(١) على جواز الصلاة على الجنائز المتعددة دفعة واحدة، وعلى أن إفراد كل جنازة بصلاة أفضل، ويقدم الأفضل فالأفضل؛ لأن الإفراد أكثر عملاً وأرجى قبولاً.

وفي حال اجتماع الجنائز قال الحنفية: تصف صفاً عريضاً، ويقوم الإمام عند أفضليهم، أو تصف صفاً طويلاً مما يلي القبلة، بحيث يكون صدر كل واحد منهم قدام الإمام، محازياً له.

رابعاً - أركان صلاة الجنائز وسنتها وكيفيتها: لصلاة الجنائز ركناً عن الحنفية، وخمسة عند المالكية، وبسبعينة عند الشافعية والحنابلة.

أما مذهب الحنفية^(٢): فللصلاحة عندهم ركنان: التكبيرات الأربع، والقيام. والتکبیرة ١ - تكبیرة الإحرام رکن لا شرط، فلم يجز بناء تكبیرة أخرى عليها. والتکبیرات أربع، كل تكبیرة قائمة مقام رکعة.

ويجب السلام مرتين بعد التكبیرة الرابعة. فالواجب عندهم شيء واحد هو السلام، والرکن: اثنان: التكبیر والقيام. والنية شرط لا رکن، ولا تجوز الصلاة على الجنائز راكباً ولا قاعداً عذر استحساناً.

(١) مراقي الفلاح: ص ٩٩، الدر المختار: ١/٨٢١ - ٨٢٢، القوانين الفقهية: ص ٩٥، مقتني المحتاج: ١/٣٤٨ ، المقتني: ٢/٥٦٢.

(٢) الدر المختار: ٣/٨١٣، ١،٨١٦، مراقي الفلاح: ص ٩٨، فتح القدير: ١/٤٥٩ وما بعدها.

وسنن الصلاة: ثلات: التحميد والثناء، الدعاء فيها، الصلاة على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أما التحميد والثناء: فهو (سبحانك اللهم وبحمدك) بعد التكبير الأولى، الصلاة على النبي بعد الثانية، الدعاء للميت بعد الثالثة. ويندب أن تكون صفوف المصلين ثلاثة للحديث الآتي: «من صلَّى عليه ثلاثة صفوف غفر له». وكيفيتها: أن يرفع المصلي يديه في التكبير الأولى فقط، ويدعو بعدها بدعاء الثناء: وهو (سبحانك اللهم وبحمدك)، ثم يصلِّي على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كما في التشهد بعد التكبير الثانية؛ لأن تقديمها سنة الدعاء^(١) ، ثم يكبر تكبيرة يدعوا فيها لنفسه وللميت ول المسلمين، ثم يكبر الرابعة ويسلم؛ لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كبر أربعًا في آخر صلاة صلاتها^(٢) ، فنسخت ما قبلها، فكان ما بعد التكبير الرابعة أو ان التحلل، وذلك بالسلام. وليس بعد هذه التكبيرة دعاء إلا السلام في ظاهر الرواية. واختار بعض مشايخ الحنفية أن يقال: {ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار}^(٣) أو {ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا .. الآية}^(٤) .

(١) العناية شرح الهدية (١٢٢/٢) قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذا أراد أحدكم أن يدعو فليحمد الله، وليصل على النبي، ثم يدعوه».

(٢) روي من حديث ابن عباس عند الحاكم، ومن حديث عمر بن الخطاب عند البيهقي والطبراني، ومن حديث ابن أبي حثمة عند ابن عبد البر، ومن حديث أنس عند الحارث بن أبي أسامة في مسنده (نصب الرأية: ٢٦٧).

(٣) [البقرة: ٢/٢٠١]

(٤) [آل عمران: ٣/٨]

ولا قراءة ولا تشهد فيها، ولو كبر الإمام خمساً، لم يتبع، فيمكت المؤتم حتى يسلم معه إذا سلم. ولا يتعين للدعاء شيء معين، والدعاء بالمؤثر بعد التكبير الثالثة أحسن وأبلغ لرجاء قبوله، ومنه: «اللهم اغفر له وارحمه، وعافه واعف عنه، وأكرم نزله، ووسع مدخله، واغسله بالماء والثلج والبرد، ونقّه من الخطايا كما ينقّي الثوب الأبيض من الدنس، وأبدلـه داراً خيراً من داره، وأهلاً خيراً من أهله^(١) وأدخلـه الجنة، وقهـ فتنـة القبر وعذابـ النار»^(٢).

ومن المؤثر أيضاً: «اللهم اغفر لحيـنا وميتـنا ومتـنا وشاهـدـنا وغائـبـنا، وصـغـيرـنا^(٣) وكـبـيرـنا، وذـكـرـنا وآثـنـانـا، اللـهـمـ منـ أحـيـتـهـ مـنـاـ فـأـحـيـهـ عـلـىـ الإـسـلـامـ، وـمـنـ تـوـقـيـتـهـ مـنـاـ، فـتـوـقـهـ عـلـىـ الإـيمـانـ، اللـهـمـ لاـ تـحرـمـنـاـ أـجـرـهـ وـلـاـ تـضـلـلـنـاـ بـعـدـهـ»^(٤) وـلـاـ يـسـتـغـرـ لـمـجـنـونـ وـصـبـيـ، إـذـ لـاـ ذـنـبـ لـهـمـاـ، وـيـقـولـ فـيـ الدـعـاءـ: «الـلـهـمـ اـجـعـلـهـ لـنـاـ فـرـطاـ، وـاجـعـلـهـ لـنـاـ أـجـراـ وـذـخـراـ، وـاجـعـلـهـ لـنـاـ شـافـعاـ وـمـشـفـعاـ»^(٥)

(١) المراد إبدال الأوصاف لا إبدال الذوات.

(٢) رواه مسلم والترمذى والنمساني عن عوف بن مالك، وقال: «حتى تمنيت أن أكون ذلك الميت»
«سبـلـ السـلـامـ: ٤ / ١٠٥».

(٣) أي ثبته عند التكليف للأفعال الصالحة، وإلا فلا ذنب له، والمراد: استيعاب الدعاء، فالمعنى: اغفر للمسلمين كلهم.

(٤) رواه مسلم وأصحاب السنن الأربعـةـ (سبـلـ السـلـامـ: ٤ / ١٠٥) والمراد بكلمة «الإسلام» المعنى اللغوي وهو الاستسلام والانقياد لله تعالى، والمراد بكلمة «الإيمان» المعنى الشرعي وهو التصديق القلبي، والإسلام مناسب لحال الحياة: وهو الانقياد بالأعمال الظاهرة، والإيمان مناسب لحال الوفاة لأن العمل غير موجود.

(٥) فـرـطـاـ: أي أـجـراـ مـتـقدـماـ، وـالـفـرـطـ: هوـ الـذـيـ يـتـقدـمـ الـإـنـسـانـ مـنـ وـلـدـهـ، وـذـخـراـ: ذـخـيرـةـ، وـشـافـعاـ: مـشـفـعاـ أيـ مـقـبـولـ الشـفـاعةـ.

وأما مذهب المالكية^(١) : فصلاة الجنازة عندهم خمسة أركان: أولها - النية: بأن يقصد الصلاة على هذا الميت، أو على من حضر من أموات المسلمين، ولا يشترط معرفة كونه ذكرأً أو أنثى، ولا يضر عدم استحضار أنها فرض كفایة، ولا اعتقاد الذکورة أو الأنوثة، إذ المقصود هذا الميت.

وثانيها - أربع تكبيرات، لا يزيد عليها ولا ينقص عن الأربع، كل تكبيرة بمنزلة ركعة في الجملة.

فإن زاد الإمام خامسة عمداً أو سهواً لم يننظر، بل يسلّمون قبله، وصحت لهم ولهم أيضاً، إذ التكبير ليس كالرکعات من كل وجه. فإن انتظروا وسلموا معه صحت الصلاة.

وإن نقص عن الأربع سبّح له، فإن رجع، وكبر الرابعة كبروا معه وسلموا بسلامه، وإن لا يرجع كبروا لأنفسهم وسلموا وصحت.

وإنما خالفت صلاة الجنازة غيرها؛ لأن بعض السلف كان يرى أنها أكثر من أربع تكبيرات، وبعضهم يرى أنها أقل.

وثلاثها: قيام لها قادر على القيام، لا لعجز عنه.

ومندوبيتها: رفع اليدين حذو المنكبين عند التكبيرة الأولى فقط. وابتداء الدعاء بحمد الله والصلاحة على نبيه صلى الله عليه وسلم، بأن يقول: «الحمد لله الذي أمات وأحياناً، والحمد لله الذي يحيي الموتى، وهو على كل شيء قادر، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما صليت وباركت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم، في العالمين إنك حميد مجيد». «إسرار الدعاء - ووقف إمام وسط الميت الذكر، وحذو منكبي غيره من أنثى أو خنثى، جاعلاً رأس الميت عن يمين الإمام، إلا في الروضة الشريفة، فتجعل رأسه على يسار الإمام تجاه رأس النبي صلى الله عليه وسلم، وإن لزم قلة الأدب.

(١) الشرح الصغير: ٥٥٣ / ١ وما بعدها، القوانين الفقهية: ص ٩، شرح الرسالة: ٢٨٠ / ١ - ٢٨٤، الشرح الكبير: ٤١ / ٤١٣ - ٤١٤، بداية المجتهد: ٢٢٦ / ١ وما بعدها.

ودليلهم حديث سمرة: «أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ماتت في نفاسها، فقام عليها وسطها»^(١) ، قال الحافظ ابن حجر في الفتح: أورد المصنف (البخاري) الترجمة، وأراد عدم التفرقة بين الرجل والمرأة، وأشار إلى تضعيف ما رواه أبو داود والترمذى عن أنس بن مالك أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على رأسه، وصلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على امرأة فقام عند عجيزتها.

ورابعها - الدعاء للموتى بين التكبيرات بما تيسر، ولو: «اللهم اغفر له» ويدعو بعد التكبير الرابعة إن أحب، وإن أحب لم يدع وسلم، والمشهور عدم وجوب الدعاء، والمختار عند الدردير: وجوب الدعاء بعد هذه التكبير، وليس في الصلاة قراءة الفاتحة، لكن من الورع مراعاة الخلاف ويثنى إن كان الميت اثنين، ويجمع إن كانوا جماعة، فيقول في حال الثنوية: «اللهم إنهما عبداك وابنا عبيدك، وابنا أمتيك كانا يشهدان» ويقول للجماعة: «اللهم إنهم عبادك، وأبناء إمائتك كانوا يشهدون» ويغلب الذكر على الأنثى إن اجتمع ذكور وإناث.

ودليل مشروعية الدعاء للموتى حديث: «إذا صليتم على الميت، فأخلصوا له الدعاء»^(٢) .
والدعاء من الإمام والمأمور بعد كل تكبير، وأقله: «اللهم اغفر له» أو ارحمه وما في معناه.
وأحسن دعاء أبي هريرة رضي الله عنه وهو أن يقول بعد الثناء على الله تعالى، والصلاحة على نبيه:
«اللهم إنه عبدك وابن عبادك، وابن أمتك، كان يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبدك ورسولك، وأنت أعلم به، اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه، وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته، اللهم لا تحرمنا أجره، ولا تفتنا بعده»^(٣) .

(١) رواه الجماعة وحسن الترمذى (نيل الأوطار: ٤/٦٦) .

(٢) رواه أبو داود وابن حبان وابن ماجه (نيل الأوطار: ٤/٦٣) .

(٣) رواه أحمد والبيهقي وذكره الشافعى (المجموع: ١٩٣ / ٥ - ١٩٥) .

ويقول في المرأة: «اللهم إنها أمتك وبنت عبادك، وبنت أمتك» وفي الطفل الذكر: «اللهم إنك عبادك وابن عبادك، أنت خلقته ورزقته وأنت أمته وأنت تحييه، اللهم اجعله لوالديه سلفاً وذرراً وفرطاً^(١) ، وأجرأ، وثقل به موازينهما، وأعظم به أجورهما، ولا تفتنا وإياهما بعده، اللهم الحقه بصالح سلف المؤمنين في كفالة إبراهيم، وأبدلها داراً خيراً من داره، وأهلاً خيراً من أهله، واعفه من فتنة القبر، وعذاب جهنم.»

خامسها _ التسليم : تسليمية واحدة يجهر بها الإمام بقدر التسميع^(٢) .

وكيفية الصلاة عند المالكية على المشهور: أن يكبر، ثم يبتدئ بحمد الله والصلاحة على رسوله - الصلاة الإبراهيمية، ويدعو للميت، يقول هذا إنما كل تكبيرة، ويقول بعد الرابعة: اللهم اغفر لحياناً وميتنا وحاضرنا وغائبنا، وصغيرنا وكبيرنا، وذكرنا وأنثاناً، إنك تعلم متقلبنا ومثوانا، ولوالدينا ولمن سبقنا بالإيمان وللمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات، الأحياء منهم والأموات. اللهم من أحبيته منا فأحييه على الإيمان، ومن توفيقه منا، فتوفه على الإسلام، وأسعدنا بلقائك، وطيبنا للموت وطيبه لنا، واجعل فيه راحتنا ومسرتنا... ثم يسلم.

واما مذهب الشافعية والحنابلة^(٣) : فصلاة الجنازة عندهم سبعة أركان إلا أن النية عند الحنابلة شرط لا ركن، كما قال الحنفية.

أولها - النية كسائر الصلوات : لقوله صلى الله عليه وسلم: «إنما الأعمال بالنيات» وصفة النية: أن ينوي الصلاة على هذا الميت، أو هؤلاء الموتى إن كانوا جماعة. وتكتفي نية مطلق الفرض. ولا يجب تعين الميت، فإن عين وأخطأ، بطلت الصلاة عند الشافعية.

ويوضع يمينه على شماليه بعد حطهما، أو فراغ التكبير، ويجعلهما عند الحنابلة تحت سرته، وعند الشافعية: ما بين سرته وصدره. ويتعوذ ويسمى قبل الفاتحة، ولا يستفتح أي لا يقرأ دعاء الافتتاح؛ لأنها صلاة مبنية على التخفيف، ولذلك لم يشرع فيها قراءة سورة بعد الفاتحة.

(١) أي أجرأ يتقدمهما حتى يردا عليه، كما سبق بيانه. ورابعها: تسليمية واحدة يجهر بها الإمام بقدر التسميع، وندب لغير الإمام إسراره

(٢) الشرح الصغير (٢٢٣ / ١)

(٣) مغني المحتاج: ١ / ٣٤٠ - ١ ، ٣٤٢ ، ٣٦١ ، المذهب: ١ / ١٣٣: ١ وما بعدها، المجموع: ٥ / ١٨٤ - ١٩٨ ، المغني: ٢ / ٤٨٥ - ٤٩٢ ، ٥١٤ - ٥١٦ ، كشاف القناع: ٢ / ١٣٠ - ١٣٥.

وثانيها - أربع تكبيرات بتكبيرة الإحرام: لما في الصحيحين عن أنس وغيره: «أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَبَرَ عَلَى الْجَنَازَةِ أَرْبَعًا» وفي صحيح مسلم: «أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَعِيَ النَّجَاشِيَ فِي يَوْمِ ذِي مَاتَ فِيهِ، فَخَرَجَ إِلَى الْمَصْلَى، وَكَبَرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ» وفي مسلم أيضًا عن ابن عباس: «أَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى اللهُ عَلَى قَبْرٍ بَعْدَ دُفْنِهِ، وَكَبَرَ أَرْبَعًا» ^(١) وقد قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صَلُوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» فإن خَمْسَ الْإِمَامَ لَمْ تُبْطِلِ الصَّلَاةُ، فِي الْأَصْحَاحِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، وَلَا يَتَابِعُهُ الْمَأْمُومُ، بَلْ يَسْلُمُ أَوْ يَنْتَظِرُهُ لِيُسْلِمَ مَعَهُ.

وقال الحنابلة: إن كبر الإمام خمساً كبر المقتدي بتكبيره، ولا تجوز الزيادة على سبع تكبيرات، ولا أنقص من أربع، والأفضل ألا يزيد على أربع خروجاً من الخلاف.

ثالثها - قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الأولى: كغيرها من الصلوات، ولخبر البخاري وغيره: «أن ابن عباس فرأياها في صلاة الجنائز، وقال: لتعلموا أنها سنة». ومحلها بعد التكبيرة الأولى، كما روى البيهقي.

رابعها - الصلاة على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (الصلاحة الإبراهيمية) : بعد الثانية، لفعل السلف، وال الصحيح عند الشافعية أن الصلاة على الآل لا تجب. وتجب عند الحنابلة وتكون كما في التشهد، ولا يزاد عليه.

خامسها - الدعاء للميت بعد الثالثة بخصوصه؛ لأن المقصود الأعظم من الصلاة، وما قبله مقدمة له، للحديث السابق: «إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء» وأقله: «اللهم ارحمه، واللهم اغفر له» والأكميل ما سيأتي. ولا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات. ويجب أن يكون الدعاء بعد التكبيرة الثالثة، اتباعاً للسنة، ولا يجب بعد الرابعة.

(١) قد ثبت الأربع في رواية أبي هريرة وابن عباس وجابر (نيل الأوطار: ٤ / ٤٨ وما بعدها، ٥٧).

سادسا - السلام بعد التكبيرات : وهو في صلاة الجنازة تسليمتان كغيرها من الصلوات في كيفيتها وتعددده. روى البيهقي بإسناد جيد عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل التسليم على الجنازة مثل التسليم في الصلاة.»

سابعا - القيام : إن قدر عليه، كغيرها من الفرائض، ولا خلاف بين العلماء في أنه لا يجوز لأحد أن يصلى على الجنازة، وهو راكب؛ لأنه يفوت القيام الواجب.

وسننها: رفع اليدين في التكبيرات حذو المنكبين، ووضعهما بعد كل تكبيرية تحت صدره عند الشافعية، وتحت سرتها عند الحنابلة. وإسرار القراءة. والأصح عند الشافعية، والحنابلة: ندب التعوذ دون الافتتاح، والتأمين بعد الفاتحة. وتسوية الصفة في الصلاة على الجنازة، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة على النجاشي، وأضاف الشافعية: التحميد قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، والدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعد الصلاة على النبي، والتسليمة الثانية. وأضاف الحنابلة: ويسن وقوف المصلي مك انه حتى ترفع الجنازة، كما روي عن ابن عمر ومجاهد، ويستحب في المذهبين ثلاثة صفوف، لحديث: «من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب» ^(١).

وأتفق الفقهاء هنا على أنه تسن صلاة الجنازة جماعة، لحديث «ما من مسلم يموت فيصلي عليه ثلاثة صفوف من المسلمين إلا وجبت» ^(٢) وتجوز فرادى لأن النبي صلى الله عليه وسلم مات فصلى عليه الناس فوجاً فوجاً .

(١) رواه الخلل بإسناده، وقال الترمذى: هذا حديث حسن (سنن الترمذى ٣٣٥/٢)

(٢) حديث حسن رواه أبو داود والترمذى (سنن أبي داود ٧٨٥) ، (سنن الترمذى ٣٦١/٢)

كيفية الصلاة: يقرأ بعد التكبير الاولى الفاتحة فقط من غير سورة سراً ولو ليلاً، لفعل النبي صلّى الله عليه وسلم "١)، كما تقدم، ثم يصلّي سراً على النبي صلّى الله عليه وسلم بعد التكبير الثانية، لما روى الشافعى والأثرم بإسنادهما عن أبي أمامة بن سهل أنه أخبره رجل من أصحاب النبي صلّى الله عليه وسلم «أن السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر الإمام، ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبير الاولى سراً في نفسه، ثم يصلّي على النبي صلّى الله عليه وسلم، ويخلص الدعاء للميت، ثم يسلم» ^(٢).

وتكون الصلاة على النبي صلّى الله عليه وسلم، كما في التشهد، لأنّه صلّى الله عليه وسلم لما سأله: «كيف نصلّى عليك؟ علمهم ذلك» كما تقدم، ولا يزيد على ما في التشهد.

ويبدّو للميت في التكبير الثالثة سراً بأحسن ما يحضره، لقوله صلّى الله عليه وسلم: «إذا صلّيت على الميت فأخلصوا له الدعاء» ولا تحديد في الدعاء للميت، ويُسّن الدعاء بالمؤثر، فيقول: «اللهم اغفر لحينا ومتنا ...» و «اللهم اغفر له وارحمه ..» الخ مما سبق ذكره عند الحنفية، و «اللهم هذا عبدك وابن عبدك، خرج من روح الدنيا وسعتها، ومحبوبه وأحبابه فيها، إلى ظلمة القبر وما هو لاقيه، كان يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به، اللهم إنه نزل بك، وأنت خير منزول به، وأصبح فقيراً إلى رحمتك، وأنت غني عن عذابه، وقد جئناك راغبين إليك شفاء له، اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه، وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيناته، ولقه برحمتك رضاك، وقه فتنة القبر وعدابه، وافسح له قبره، وجاف الأرض عن جنبيه، ولقه برحمتك الأمان من عذابك، حتى تبعثه إلى جنتك يا أرحم الراحمين» ^(٣).

(١) رواه البخاري وأبو داود والترمذى وصححه والنمساني عن ابن عباس، ورواه الشافعى في مسنده عن أبي أمامة بن سهل (نيل الأوطار: ٦٠ / ٤).

(٢) نيل الأوطار: ٦٠ / ٤، وفي إسناده مطرف، وقد قوّاه البيهقي في المعرفة من حديث الزهرى، وأخرج نحوه الحاكم من وجه آخر، وأخرجه أيضاً النمساني وعبد الرزاق، قال في الفتح: وإسناده صحيح.

(٣) كتاب الإنقاذ للماوردي ٥٩١

ويقول في الطفل: «اللهم اجعله فرطاً لأبويه، وسلفاً ونخراً، وعظة واعتباراً، وشفعاً، وثقل به موازيهما، وأفرغ الصبر على قلوبهما» لأن ذلك مناسب للحال.

ويقول عند الشافعية بعد التكبير الرابعة: «اللهم لا تحرمنا أجره، ولا تفتنا بعده، واغفر لنا وله» ويسن أن يطول الدعاء بعد هذه التكبير الرابعة، لثبوته عنه صلّى الله عليه وسلم^(١) ويقرأ آية: {الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به .. }^(٢)

ويقف عند الحنابلة بعد التكبير الرابعة قليلاً. لما روى الجوزجاني عن زيد بن أرقم أن النبي «كان يكبر أربعاً، ثم يقف ما شاء الله، فكنت أحسب هذه الوقفة لتكبير آخر الصفوف» ولا يشرع بعدها دعاء.

والخلاصة: إن صلاة الجنازة تبدأ بالنية وتشتمل على أربع تكبيرات ودعاي الميت حال القيام، وصلاة على النبي صلّى الله عليه وسلم وفاتحة وسلام إلا أن النية شرط لا ركن عند الحنفية والحنابلة، ومحل الدعاء عند الجمهور بعد التكبير الثالثة، وعقب كل تكبير حتى الرابعة على المعتمد عند المالكية، والصلاحة على النبي مسنونة عند الحنفية، مندوبة عند المالكية، ركن عند الآخرين، والسلام واجب عند الحنفية ركن عند الجمهور، وقراءة الفاتحة مكرورة تحريراً بنية التلاوة جائزة بنية الدعاء عند الحنفية، ومكرورة تنزيهاً عند المالكية وركن عند الآخرين. ولو زاد الإمام عن أربع تكبيرات لا يتبعه المقتدي في الزيادة، وإنما ينتظره ليسلم معه عند الحنفية والشافعية، ويسلم عند المالكية، ويتبعه إلى سبع تكبيرات عند الحنابلة.

(١) رواه الحاكم وصححه (كتاب المستدرك على الصحيحين ٥١٢١)

(٢) [غافر: ٤٠ / ٧] الآية .

خامساً - مكان وقف الإمام من الجنازة: اختلف الفقهاء في تحديد مكان وقف الإمام أمام الجنازة على آراء ^(١): **قال الحنفية:** يندب أن يقوم الإمام بحذاء الصدر مطلقاً للرجل والمرأة، لأنه محل الإيمان، والشفاعة لأجل إيمانه، وعملاً بما روي عن ابن مسعود.

وقال المالكية: يقف الإمام عند وسط الرجل، وعند منكب المرأة.

وقال الشافعية: يندب أن يقف المصلي إماماً أو منفرداً عند رأس الرجل، وعند عجز الأنثى، أي ألياها، اتباعاً للسنة، كما روى الترمذى وحسنه، وحكم المخالفة: المبالغة في ستر الأنثى. أما المأموم فيقف في الصف حيث كان.

وقال الحنابلة: يقوم الإمام عند صدر الرجل ووسط المرأة. ومنشأ الخلاف: اختلاف الآثار في ذلك: ففي حديث سمرة بن جندب قال: «صليت وراء رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة ماتت في نفاسها، فقام عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة وسطها» ^(٢) وفي حديث أبي غالب الحناط قال: «شهدت أنس بن مالك صلى على جنازة رجل، فقام عند رأسه، فلما رفعت أتي بجنازة امرأة، فصلى علية، فقام وسطها، وفينا العلاء بن زياد العلوى، فلما رأى اختلاف قيامه على الرجل والمرأة، قال: يا أبا حمزة: هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم من الرجل حيث قمت، ومن المرأة حيث قمت، قال: نعم» ^(٣) وفي لفظ لأبي داود: «قال العلاء بن زياد: هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على الجنازة كصلاتك يكبر عليها أربعاً، ويقوم عند رأس الرجل، وعجيبة المرأة، قال: نعم.» فمنهم من أخذ بحديث سمرة لاتفاقه على صحته، وقال: المرأة في ذلك والرجل سواء؛ لأن الأصل أن حكمهما واحد، إلا أن يثبت في ذلك فارق شرعى. ومنهم من صلح حديث أبي غالب، وقال: فيه زيادة على حديث سمرة، فيجب المصير إليها، وليس بينهما تعارض أصلاً.

(١) الدر المختار: ١ / ٨١٩ ، بداية المجتهد: ١ / ٢٢٨ وما بعدها، القوانين الفقهية: ص ٩٥ ، مغني المحتاج: ٤ / ٣٤٨ ، المغني: ٢ / ٥١٧ ، فتح القدير: ٤ / ٤٦٢ ، الشرح الكبير مع الدسوقي: ٤ / ٤١٨ .

(٢) رواه الجماعة (نيل الأوطار: ٤ / ٦٦) .

(٣) رواه أحمد وابن ماجه والترمذى وأبو داود (المصدر السابق) .

سادساً - حالة المسبوق في صلاة الجنازة: اتفق الفقهاء على أن المسبوق يتبع الإمام فيما لحقه، ويتم ما فاته، ولكن لهم تفصيلات في كيفية الإتمام^(١) : **فقال الحنفية:** المسبوق ببعض التكبيرات يكبر للحرمة ثم لا يكبر في الحال، بل ينتظر تكبير الإمام ليكبر معه للافتتاح؛ لأن كل تكبير ركعة، كما سبق، ثم يكبر ما فاته كالدرك الحاضر، بعد فراغ الإمام، تكبيراً متتابعاً، بلا دعاء إن خشي رفع الميت على الأعنق. أما لو جاء المسبوق بعد تكبير الإمام الرابعة فقد فاتته الصلاة، لتعذر الدخول في تكبير الإمام.

و كذلك قال المالكية: يكبر المسبوق للحرمة، ثم يصبر وجوهاً إلى أن يكبر الإمام، فإن كبر صحت صلاته، ولا يعتد بها عند أكثر المشايخ، ثم يدعو المسبوق بعد فراغ الإمام إن تركت الجنازة، وإلا بأن رفعت والي التكبير بلا دعاء وسلم. فالمالكية كالحنفية تماماً.

وقال الشافعية: يكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة، وإن كان الإمام في تكبير آخر غير ١ ، فإن كبر الإمام تكبيراً أخرى قبل شروع المأمور في الفاتحة بأن كبر عقب تكبيره، كبر معه، وسقطت القراءة، وتتابعه في الأصح، كما لو ركع الإمام عقب تكبير المسبوق، فإنه يركع معه، ويتحملها عنه. وإذا سلم الإمام وجب على المسبوق تدارك باقي التكبيرات بأذكارها.

وقال الحنابلة: من فاته شيء من التكبير قضاه متتابعاً، فإن سلم مع الإمام ولم يقض، فلا بأس وصحت صلاته، أي أن المسبوق بتكبير الصلاة في الجنازة يسن له قضاء ما فاته منها على صفتة، عملاً بقول ابن عمر: إنه لا يقضي. ولما روي عن عائشة أنها قالت: «يا رسول الله، إني أصلی على الجنازة، ويخفى علي بعض التكبير؟ قال: ما سمعت فكيري، وما فاتك فلا قضاء عليك»^(٢) ، فإن خشي المسبوق رفع الجنازة، تابع بين التكبير من غير قراءة ولا صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا دعاء للميت، سواء رفعت الجنازة أم لا. ومتى رفعت الجنازة بعد الصلاة عليها لم توضع لأحد يريد أن يصلى عليها، تحقيقاً للمبادرة إلى مواراة الميت، أي يكره ذلك.

(١) الدر المختار: ١ / ٨١٩ - ٨٢١ ، الشرح الصغير: ١ / ٥٥٦ ، مقني المحتاج: ٤ / ٣٤٤ ، المقني: ٢ / ٤٩٤ مابعدها، كشاف القناع: ٢ / ١٣٩ ، القوانين الفقهية: ص ٩٥ ، بداية المجتهد: ١ / ٢٣٠ .

(٢) ذكر الحديث في المقني وكشاف القناع، المصدر السابق .

سابعاً - شروط الصلاة على الميت: يشترط في المصلي لصحة صلاة الجنازة شروط الصلاة^(١) من إسلام وعقل وتمييز وطهارة وستر عورة (مع أحد العاتقين عند الحنابلة) وطهارة أو اجتناب نجاسة في البدن والثوب والمكان، واستقبال القبلة، والنية، وغيرها من الشروط إلا الوقت، لأنها صلاة، فهي كغيرها من الصلوات، سوى الوقت، والجماعة فلا يشترطان فيها، أما الوقت فمطلق غير مقيد بزمن معين، وأما الجماعة فلا تشرط فيها كالمكتوبة، بل تسن لخبر مسلم: «ما من رجل مسلم يموت، فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً، إلا شفعهم الله فيه» ويسقط فرض الصلاة بواحد؛ لأن الجماعة لا تشترط فيها، ولا يسقط الفرض بالنسبة، وهناك رجال، في الأصح عند الشافعية، لأن فيه استهانة بالميت. وإنما صلت الصحابة على النبي صلى الله عليه وسلم فرادى^(٢) - كما رواه البيهقي وغيره - لعظم أمره، وتتنافسهم في ألا يتولى الإمامة في الصلاة عليه أحد، أو لأنه لم يكن قد تعين إمام يوم القوم، فلو تقدم واحد في الصلاة، لصار مقدماً في كل شيء وتعين للخلافة. ويشترط على المذهب عند الشافعية ألا يتقدم المصلي على الجنازة الحاضرة، ولا على القبر إذا صلي عليه، اتباعاً لفعل السلف، ولأن الميت كالإمام.

(١) رد المحتار: ١/٨١١، القوانين الفقهية: ص ٩٥، مغني المحتاج: ٤/٣٤٤، ١، كشاف القناع: ٤/١٣٦، ٢، المذهب: ٢/١٣٢، ١، بداية المجتهد: ٥/٢٣٥، ١، الشرح الصغير: ٤/٥٧٤.

(٢) أي جماعات بعد جماعات.

ويشترط في الميت لفرضية الصلاة عليه ما يأتي^(١) :

١- أن يكون الميت مسلماً ولو بطريق التبعية لأحد أبويه، أو للدار، فلا يصلى على كافر أصلاً لقوله تعالى: {ولا تصل على أحد منهم مات أبداً} [التوبة: ٩/٨٤]، ويصلى على سائر المسلمين من أهل الكبائر والمرجوم في الزنا وغيرهم.

٢- أن يكون جسده هو أو أكثره موجوداً، وهذا شرط عند الحنفية والمالكية. فلا يصلى على عضو.

٣- أن يكون حاضراً موضوعاً على الأرض أمام المصلي، في اتجاه القبلة؛ وهذا شرط عند الحنفية، فلا يصلى على غائب، محمول على نحو دابة، وموضع خلف الإمام، ووافقهم المالكية على اشتراط كون الميت حاضراً.

وأما الصلاة على النجاشي فهي خصوصية له. وأما وضع الميت أمام المصلي فمندوب عند المالكية. وتجوز الصلاة عند الشافعية والمالكية على الميت محمول على دابة أو أيدي الناس أو عناقهم.

٤- أن يكون قبل الصلاة عليه معلوم الحياة؛ وهذا شرط عند الجمهور خلافاً للحنابلة، فلا يصلى على مولود ولا سقط، إلا إن علمت حياته بارتضاع أو حركة، أو يستهل صارخاً، كما سأبین.

٥- طهارة الميت: فلا تجوز الصلاة عليه قبل الغسل أو التيم.

٦- لا يكون شهيداً: وهو من مات في معركة الجهاد، وهذا شرط عند الجمهور، فلا يغسل ولا يكفن، ولا يصلى عليه، ويدفن بثيابه، وينزع عنه السلاح. وقال الحنفية: يكفن الشهيد ويصلى عليه، ولا يغسل. فإن قتل المسلم في غير الجهاد ظلماً أو أخرج من المعركة حياً، ولم تتفذ مقاتله، ثم مات، غسل، وصلى عليه في المشهور عند المالكية، ولدى بقية الفقهاء.

(١) الدر المختار ورد المختار: ١/٨١١ - ٨١٣، القوانين الفقهية: ص ٩٣ وما بعدها، مراقي الفلاح: ص ٩٨.

المهذب: ١/١٣٢، المجموع: ٥/١٦٥، كشاف القناع: ٢/١٢٦، المغني: ٢/٥٥٨ وما بعدها.

ومن قتل في المعترك في قتال المسلمين غسل وصلى عليه عند المالكية والشافعية، وقال الحنفية كما أبنت:
لا يغسل ولا يصلى عليه. وقال الحنابلة: يغسل الباقي ويكتفى يصلى عليه، وأما أهل العدل فلا يغسلون ولا
يكتفى عليهم؛ لأنهم كالشهداء في معركة المشركين ^(١)

ثامناً - وقت الصلاة على الجنازة: ^(٢) قال الحنفية: يكره تحريمًا ولا يصلى على الجنازة في الأوقات
الخمسة التي ورد النهي عن الصلاة فيها، وهي عند طلوع الشمس، وغروبها، واستواها في منتصف
النهار، وما بعد صلاة الصبح حتى الطلوع، وما بعد صلاة العصر حتى الغروب.
وقال المالكية والحنابلة: تحرم ولا يصلى على الجنازة في الأوقات الثلاثة التي ورد النهي عن الصلاة فيها،
وهي وقت الطلع والغروب وزوال الشمس لظاهر حديث عقبة بن عامر: «ثلاث ساعات كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلى فيها وأن نقبر موتانا ..» الحديث. وتجوز الصلاة في الوقتين الآخرين
وهما ما بعد صلاة الصبح والعصر إلى الطلع والغروب.
وقال الشافعية: يجوز فعل صلاة الجنازة في جميع الأوقات؛ لأنها صلاة لها سبب، فجاز فعلها في كل وقت.
وأرى الأخذ بمذهب الشافعية في حال الضرورة أو الحاجة، ويمتنع من الصلاة في الأحوال الأخرى، رعاية
للخلاف والله أعلم .

(١) الكتاب مع اللباب: ١ / ١٣٦، القوانين الفقهية: ص ٩٤، مقتني المحتاج: ١ / ٣٥٠، المغني: ٤ / ٥٣٤.

(٢) انظر بداية المجتهد: ١ / ٢٣٤، المذهب: ١ / ١٣٢، المغني: ٤ / ٥٥٢ وما بعدها.

تاسعاً - الصلاة على الميت بعد الدفن وتكرار الصلاة عليه قبل الدفن: يكره عند الحنفية والمالكية تكرار

الصلاה على الجنازة حيث كانت ١ في جماعة، فإن لم تكن في جماعة أعيدت ندبًا بجماعة قبل الدفن ^(١) ، وأجاز الشافعية والحنابلة تكرار الصلاة على الجنازة مرة أخرى، لمن لم يصل إليها أولاً، ولو بعد الدفن ^(٢) ، بل يسن ذلك عند الشافعية، فقد فعله عدد من الصحابة، وفي حديث متفق عليه عن ابن عباس قال: «انتهى النبي صلّى الله عليه وسلم إلى قبر رطب، فصفوا خلفه، وكبر أربعاً». أما الصلاة على الميت بعد الدفن: فجائزه باتفاق الفقهاء إذا لم يكن صلى عليه، لأن النبي صلّى الله عليه وسلم صلى على قبر امرأة من الأنصار ^(٣) . ويسن ذكر عبارات الفقهاء لمعرفة القيود الشرعية للصلاة .

قال الحنفية ^(٤): إن دفن الميت ولم يصل عليه، صلى على قبره، استحساناً ما لم يغلب على الظن تفسخه، والمعتبر في معرفة عدم التفسخ أكبر الرأي من غير تقدير في الأصح، لاختلاف الحال والزمان والمكان.

وقال المالكية ^(٥): إن كان لم يصل على الميت، أخرج للصلاه عليه مالم يفرغ من دفنه، فإن دفن صلى على القبر، ما لم يتغير.

(١) الشرح الصغير: ٥٩٦ / ١.

(٢) المقني: ٣٦١ / ٣٦١ - ٥١٢ / ٥١١، مغني المحتاج: ١ / ٣٦١.

(٣) رواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرك من حديث خارجة بن زيد بن ثابت (نصب الرأية: ٢٦٥ / ٢).

(٤) فتح القيدير: ٤٥٨ / ١ وما بعدها، الكتاب مع اللباب: ١ / ١٣٢، مراقي الفلاح: ص ٩٩، الدر المختار: ٨٢٦ / ١ وما بعدها.

(٥) الشرح الكبير مع الدسوقي: ٤١٢ / ١، القوانين الفقهية: ص ٩٥، بداية المجتهد: ٢٣٠ / ١ وما بعدها.

وقال الشافعية ^(١): إذا دفن الميت قبل الصلاة، صلي على القبر؛ لأن الصلاة تصل إليه في القبر. وإن دفن من غير غسل أو إلى غير القبلة، ولم يخش عليه الفساد في نبشه، نبش وغسل وجهه إلى القبلة؛ لأنه واجب مقدور على فعله، فوجوب فعله. وإن خشي عليه الفساد، لم ينبع؛ لأنه تعذر فعله، فسقط كما يسقط وضوء الحي واستقبال القبلة في الصلاة إذا تعذر.

وإن أدخل القبر ولم يهمل التراب عليه، يخرج ويصلى عليه.

وقال الحنابلة ^(٢): إذا دفن الميت غير متوجه إلى القبلة، أو قبل الصلاة عليه، نبش ووجه إليها، تداركاً لذلك الواجب، وصلي عليه، ليوجد شرط الصلاة. كذلك يخرج ليكفن إن دفن قبل تكفينه.

ودليلهم على الصلاة: أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر رجلاً مات، فقال: «فدلوني على قبره، فأتني قبره»،
فصلى عليه» ^(٣)

لكن لا يصلى على القبر بعد شهر، لما روى سعيد بن المسيب «أن أم سعد ماتت والنبي صلى الله عليه وسلم غائب، فلما قدم صلى عليها، وقد مضى لذلك شهر» ^(٤) قال أحمد: أكثر ما سمعنا أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر أم سعد بن عبادة بعد شهر. ولأنها مدة يغلب على الظن بقاء الميت فيها، فجازت الصلاة عليه فيها كما قبل الثلاث، وكالغالب.

وقبر النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلى عليه؛ لأنه لا يصلى على القبر بعد شهر ^(٥)

(١) المذهب: ١ / ١٣٨، المجموع: ٢٦٤ / ٥.

(٢) كشف القناع: ٢ / ٩٧، المغني: ٥١٩ / ٥١٩.

(٣) متفق عليه (نيل الأوطار: ٤ / ٥١)

(٤) أخرجه الترمذى (المصدر السابق).

(٥) عن ابن عباس: «أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعد شهر». وعنده «أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ميت بعد ثلث» رواهما الدارقطنى (نيل الأوطار: ٤ / ٥١).

عاشرًا - الصلاة على الغائب: للفقهاء رأيان في الصلاة على الغائب عن البلد :^(١)

رأي الحنفية والمالكية: عدم جواز الصلاة على الغائب، وصلاة النبي على النجاشي لغوية أو خصوصية، وتكون الصلاة حينئذ مكرورة.

ورأى الشافعية والحنابلة: جواز الصلاة على الميت الغائب عن البلد، وإن قربت المسافة، ولم يكن في جهة القبلة، لكن المصلي يستقبل القبلة، لما روى جابر: «أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى أَصْحَامِ النَّجَاشِيِّ، فَكَبَرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا»^(٢)

وتتوقف الصلاة على الغائب عند الحنابلة بشهر، كالصلاحة على القبر؛ لأنها لا يعلم بقاوتها من غير تلاش أكثر من ذلك.

الحادي عشر - الصلاة على المولود:

يصلى على المولود أو السقط عند الحنابلة^(٣) إذا ولد لأكثر من أربعة أشهر، ويغسل أيضًا، والسقط: الولد تضعه المرأة ميتاً، أو لغير تمام، فأما إن خرج حيًّا واستهل فإنه يغسل ويصلى عليه بغير خلاف.
 واستدلوا بقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «والسقط يصلى عليه، ويدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة»^(٤)

(١) الدر المختار: ٤١ / ٨١٣ ، القوانين الفقهية: ص ٩٤ ، الشرح الصغير: ١ / ٥٧١ ، المجموع: ٥ / ٢٠٩ ،

(٢) المذهب: ١ / ١٣٤ ، مغني المحتاج: ٥ / ٣٤٥ ، المغني: ١ / ٥١٢ و مابعدها ، كشاف القناع: ٢ / ١٢٦ .

متفق عليه، وروى أحمد مثله عن أبي هريرة، كما روى ذلك أحمد والنسائي والترمذى وصححه
 (نيل الأوطار: ٤ / ٤٨ و مابعدها) .

(٣) المغني: ٢ / ٥٢٢ ، كشاف القناع: ٢ / ١١٦ و مابعدها.

(٤) رواه أحمد والنسائي وأبو داود والترمذى، وقال عن حدثه: هذا حديث حسن صحيح (كتاب كشاف القناع عن متن الإقناع) ٩٥ / ٤

قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: «ما أحد أحق أن يصلى عليه من الطفل»، وأنه نسمة نفح فيه الروح، فيصلى عليه كالمستهل، فإن النبي صلّى الله عليه وسلم أخبر في حديثه الصادق المصدوق أنه ينفع فيه الروح لأربعة أشهر.

قال الجمهور^(١): يصلى على المولود إن ظهرت عليه أمارات الحياة. وعباراتهم ما يأتي:
الحنفية: إن استهل المولود سمي وغسل وصلى عليه، واستهلال الصبي: أن يرفع صوته بالبكاء عند الولادة، أو أن يوجد منه ما يدل على حياته بعد خروج أكثره. وإن لم يستهل غسل وسمي في الأصح المفتى به على خلاف ظاهر الرواية، ويدرج في خرقه إكراماً لبني آدم، ولم يصل عليه.
و dilation حديث علي: أنه سمع رسول الله صلّى الله عليه وسلم يقول في السقط: «لا يصلى عليه حتى يستهل، فإذا استهل صلي عليه، وعقل، وورث، وإن لم يستهل لم يصل عليه، ولم يورث ولم يُعقل»^(٢) أي لادية له وهي خمسون ديناراً.

الشافعية: السقط إن استهل أو بكى كبير، فيغسل ويُكفن ويصلى عليه ويدفن لتيقن موته بعد حياته. وإن لم يستهل أو لم يبك: فإن ظهرت أماراة الحياة كاختلاج صلّى الله عليه في الأظهر، لاحتمال الحياة بهذه القرينة الدالة عليها وللاح提اط. وإن لم تظهر لم يصل عليه، وإن بلغ أربعة أشهر في الأظهر.

(١) فتح القيمة: ٤٦٥/١، الدر المختار: ٨٣٠ - ٨٢٨/١، مراقي الفلاح: ص ٩٩ وما بعدها، الشرح الصغير: ٥٧٤/١،

القوانين الفقهية: ص ٩٣ وما بعدها، معنى المحتاج: ٣٤٩/١، المذهب: ١٣٤/١، بداية المجتهد: ٢٣٢/١ وما بعدها.

(٢) رواه ابن عدي، وروى أيضاً مثله عن ابن عباس بلفظ «إذا استهل الصبي صلي عليه، وورث» وروى الترمذى

والنسائي وأبن ماجه عن جابر موقعاً عليه في الأصح: «الطفل لا يصلى عليه، ولا يرث، ولا يورث حتى يستهل» (نصب الرأي: ٢٧٧/٢ - ٢٧٨).

والسقوط: هو الذي لم يبلغ تمام أشهره، أما من بلغها فيصلى عليه مطلقاً. ودليلهم حديث المغيرة بن شعبة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «السقوط يصلى عليه، ويدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة»^(١) وحديث «صلوا على أطفالكم فإنها من أفرادكم»^(٢)

المالكية: يصلى على المولود أو السقط إن علمت حياته بارتفاع أو حركة أو يستهل صارخاً. ويكره غسله والصلاحة عليه إن لم يستهل صارخاً، ولو تحرك أو بال أو عطس إن لم تتحقق حياته. ويغسل دم السقط ويلف بخرقة ويوارى وجوباً فيهما، وندباً في الأول: وهو الغسل.

الثاني عشر - مكان الصلاة:

يصلى على الميت في المصلى، كما فعل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حينما برع للمصلى في صلاته على النجاشي.

وأما الصلاة في المقبرة على الجنازة فهي - كما بينا في مكرورات الصلاة - مكرورة عند الحنفية والشافعية للنبي الوارد عن الصلاة فيها: «نهى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الصلاة في سبعة مواطن: في المزبلة والمجزرة والمقبرة وقارعة الطريق، وفي الحمام، وفي معاطن الإبل، وفوق بيت الله العتيق»^(٣) ولقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام»^(٤) وأجاز المالكية والحنابلة الصلاة على الجنازة في المقبرة، لعموم قوله عليه الصلاة والسلام: «جعلت لي الأرض مساجداً وطهوراً».

(١) أخرجه أصحاب السنن الأربع، وقال عنه الترمذى: حديث حسن صحيح، رواه الحاكم، وقال: على شرط البخارى، وفي سنته اضطراب (نصب الرأي: ٢٧٩/٢)

(٢) أخرجه ابن ماجه عن أبي هريرة (المصدر السابق)

(٣) سبل السلام ٤٠٤/١

(٤) رواه أحمد وابن حبان والترمذى وأبو داود وابن ماجه عن أبي سعيد الشافعى وأحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم - وكلهم من حديث أبي سعيد الخدري (التلخيص الحبير ٢/٥٧)

واستثنى الشافعية من الكراهة مقابر الأنبياء وشهداء المعركة لأنهم أحياء في قبورهم^(١). ويكره استقبال القبر في الصلاة لخبر مسلم: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها» ويحرم استقبال قبره صلى الله عليه وسلم وقبور سائر الأنبياء عليهم أفضل الصلاة والسلام^(٢). ورأي المالكية والحنابلة أقوى في تقديري لعدم صحة حديث النهي عن الصلاة في الأماكن السبعة. وأما الحديث الثاني فيحتمل تخصيص صلاة الجنازة منه.

وأما الصلاة على الجنازة في المسجد:

ففيها رأيان: الكراهة عند الحنفية والمالكية، والجواز عند الشافعية والحنابلة^(٣)

أما الاتجاه الأول وهو كراهة الصلاة، سواء أكانت الجنازة في المسجد أم خارجه، فلحديث أبي هريرة: «من صلى على ميت في المسجد، فلا شيء له»^(٤)، لأن المسجد بني لأداء المكتوبات وتوابعها كنافلة وأذكار وتدريس علم، وأنه يحتمل تلويث المسجد، والكراهة تحريمية عند الحنفية، تزيئية عند المالكية.

وكما تكره الصلاة على الجنازة في المسجد، يكره إدخالها فيه.

(١) البدائع: ١١٥ / ١، بداية المجتهد: ١ / ٢٣٥، مغني المحتاج: ٢٠٣ / ١ ، المغني: ٢٩٤ / ٢ .

(٢) مغني المحتاج: المكان السابق.

(٣) الدر المختار: ٨٩ / ١، فتح القيدير: ٤٦٣ / ١ وما بعدها، اللباب: ١٣٣ / ١ ، مراقي الفلاح: ص ٩٩، بداية المجتهد: ٢٣٤ / ١

القوانين الفقهية: ص ٩٥، الشرح الصغير: ٥٦٨ / ١، مغني المحتاج: ٣٦١ / ١، المهدب: ١٣٢ / ١ ، المغني: ٤٩٣ / ٢ .

(٤) رواه أبو داود وابن ماجه وابن عدي (نصب الراية: ٢ / ٢٧٥ ، نيل الأوطار: ٤ / ٦٨ وما بعدها).

وأما الاتجاه الثاني: وهو إباحة الصلاة على الجنازة في المسجد، بل إنه يستحب ذلك عند الشافعية إن لم يخش تلوثه، فلأن المسجد أشرف، وعملاً بما ثبت في السنة عن عائشة:

«والله لقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابني بيضاء في المسجد: سهيل وأخيه» وفي رواية: «ما صلَى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن البيضاء إلا في جوف المسجد»^(١)، وصلَى على أبي بكر وعمر في المسجد»^(٢)

ويظهر لي أن الاتجاه الثاني أقوى؛ لأن حديث أبي هريرة غير ثابت، أو غير متفق على ثبوته، قال النووي: إنه ضعيف لا يصح الاحتجاج به. وقال أحمد بن حنبل: حديث ضعيف تفرد به صالح مولى التوعمة، وهو ضعيف.

(١) اللفظ الأول رواه مسلم، والثاني رواه الجماعة إلا البخاري (نيل الأوطار: ٤ / ٦٨، نصب الراية: ٢٧٦/٢)

(٢) رواه سعيد وروى الثاني مالك (نيل الأوطار، المكان السابق)

الخاتمة

الحمد لله على آلامه ونعمه، ونشكره على إفضاله وكرمه والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى
اله وصحبه الطيبين الظاهرين

اما بعد :

بعد ان انهينا بحثنا الموسوم (الاحكام الفقهية المتعلقة بالتلقين والصلوة على الميت) توصلنا
إلى عدة استنتاجات اهمها :-

١- اهمية التلقين للمسلم سواء الموت او بعده على ضوء الخلاف الحاصل بين الفقهاء
والذي تطرق اليه في ثنايا البحث.

٢- عدم التفريط في التلقين خصوصاً للمحتضرين وذلك لما جاء في الحديث الذي رواه
معاذ بن جبل : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (مَنْ كَانَ أَخْرُوكَلَمِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ
الجَنَّةَ)

٣- ان صلاة الجنازة فرض كفاية على المسلمين وقد انعقد الاجماع على ذلك فإن قام بها
بعض من المسلمين سقطت عن الباقيين.

٤- ان من الامور معرفة الاحكام الفقهية المتعلقة بصلاة الجنازة وكيفيتها، وذلك لبلوغ الخير
الذى فيها سواء للميت او للمصلين ولتجنب الواقع في البدع الحاصلة فيها وخصوصاً في
زمننا الحالي وهذا ما اردت بيانه في هذا البحث.

٥- ان صلاة الجنازة واجبة على جميع موتى المسلمين الا ما استثناه الدليل كالشهيد والسقط
وما شابهما.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- ١- الأساس في السنة وفقهها : سعيد حوى (ت ١٤٠٩ هـ) ، (مطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ط١ ، ١٤١٤ هـ)
- ٢- الإنصاف في معرفة الراجم من الخلاف: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنفي (ت ٨٨٥ هـ) ، (بيروت - دار إحياء التراث العربي ، ط٢)
- ٣- بداية المجتهد ونهاية المفتضد: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ت ٥٩٥ هـ) ، (القاهرة ، دار الحديث ، ١٤٢٥ هـ)
- ٤- البداية والنهاية : أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي ، (دار هجر للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٤٢٤ هـ)
- ٥- بغية المتطوع في صلاة التطوع : محمد بن عمر بن سالم بازمول ، (الرياض - المملكة العربية السعودية ، مطبعة دار الهجرة للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤١٤ هـ)
- ٦- البناء شرح الهدایة: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت ٨٥٥ هـ) ، (بيروت - دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ)
- ٧- التاج والإكليل لمختصر خليل : محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي (ت ٩٧٨ هـ) ، (دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٦ هـ)
- ٨- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق: عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (ت ٧٤٣ هـ) ، (المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة ، ط١ ، ١٣١٣ هـ)
- ٩- التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) ، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، (بيروت - دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٠٣ هـ)
- ١٠- التلخيص الحبير في تحرير أحاديث الرافعى الكبير : أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) ، (بيروت - دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٩ هـ)

- ١١- تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين ، (بيروت- مطبعة دار الكتب العلمية ، ط ١٤١٩ ، هـ)
- ١٢- الجامع الكبير (سنن الترمذى) : أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذى (ت ٢٧٩ هـ)، تحقيق : بشار عواد معروف ، (بيروت- مطبعة دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤١٦ هـ)
- ١٣- الجوهرة النيرة : أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي الزبيدي اليمني الحنفي (ت ٨٠٠ هـ) ، (المطبعة الخيرية، ط ١، ١٣٢٢ هـ)
- ١٤- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت ١٢٣٠ هـ)، (مطبعة دار الفكر)
- ١٥- حاشية الصاوي على الشرح الصغير : أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتى، الشهير بالصاوي المالكى (ت ١٢٤١ هـ)، (مطبعة دار المعارف)
- ١٦- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعى وهو شرح مختصر المزنى: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البغدادي، الشهير بالماوردي (ت ٤٥٠ هـ) ، تحقيق: الشيخ علي محمد معرض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، (بيروت - دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٩ هـ)
- ١٧- درر الحكم شرح غرر الأحكام : محمد بن فرامرز بن علي الشهير بملأا - خسرو (ت ٨٨٥ هـ) ، (دار إحياء الكتب العربية)
- ١٨- الدر المختار شرح تنوير الأنصار وجامع البحار: محمد بن علي بن محمد الحصيني المعروف بعلاء الدين الحصيني الحنفي (ت ١٠٨٨ هـ) ، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم ، (دار الكتب العلمية ، ط ١، ١٤٢٣ هـ)
- ١٩- ديوان الأعشى الكبير : ميمون بن قيس الملقب بالأعشى ،(ت ٧ هـ) ، تحقيق: محمد حسين ،(مكتبة الآداب بالجاميز)
- ٢٠- سبل السلام: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصناعي، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (ت ١١٨٢ هـ) ، (مطبعة دار الحديد)
- ٢١- سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥ هـ)، تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد ،(صيدا - بيروت، المكتبة العصرية)
- ٢٢- السيل الجرار المتدقق على حدائق الأزهار : محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠ هـ) ، (دار ابن حزم ، ط ١)

- ٢٣ - شرح الرسالة : أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الشعبي البغدادي المالكي (ت ٤٢٢ هـ) اعنى به: أبو الفضل الدمياطي أحمد بن علي ، (دار ابن حزم ، ط١، ١٤٢٨ هـ)
- ٢٤ - الشرح الكبير (المطبوع مع المقطع والإنصاف): شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٨٢ هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي - الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو (القاهرة - مطبعة هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٥ هـ)
- ٢٥ - الشرح الممتع على زاد المستقنع: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت ١٤٢١ هـ) ، (مطبعة دار ابن الجوزي ، ط ١، ١٤٢٢ - ١٤٢٨ هـ)
- ٢٦ - شرح سنن النسائي المسمى «ذخيرة العقبى في شرح المجتبى»: محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي القولوي ، (مطبعة دار المراجع الدولية - دار آل بروم للنشر والتوزيع ، ط ١)
- ٢٧ - شرح عمدة الفقه : عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن الراجحي (دروس صوتية قام بتفریغها موقع الشبكة الإسلامية <https://www.islamweb.net> [الكتاب مرقم آليا، ورقم الجزء هو رقم الدرس])
- ٢٨ - شرح عمدة الفقه : شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨ هـ) (مطبعة دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت) ، ط ٣، ١٤٤٠ هـ)
- ٢٩ - شروط الدعاء وموانع الإجابة في ضوء الكتاب والسنة : د. سعيد بن علي بن وهف القحطاني، الرياض مطبعة سفير
- ٣٠ - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى الفارابي (ت ٥٣٩٣ هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (بيروت - مطبعة دار العلم للملايين ، ط الرابعة ١٤٠٧ هـ)
- ٣١ - صحيح البخاري: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن برذبه البخاري الجعفي، تحقيق: جماعة من العلماء ، (بولاق- مصر، مطبعة السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ١٣١١ هـ)
- ٣٢ - صحيح ابن حبان : أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت ٣٥٤ هـ) ، تحقيق محمد علي سونمز، خالص آي دمير (بيروت- مطبعة دار ابن حزم ، ط ١، ١٤٣٣ هـ)
- ٣٣ - صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحاج القشيري النيسابوري (٢٠٦ - ٢٦١ هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، (مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة ، ١٣٧٤ هـ)
- ٣٤ - العناية شرح الهدایة : محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابرتى (ت ٧٨٦ هـ) ، (مصر، مطبعة مصفى البابي الحلبي وأولاده ، ط ١، ١٣٨٩ هـ)

- ٣٥- الغر البهية في شرح البهجة الوردية: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنكي (ت ٩٢٦ هـ) ، (المطبعة الميمنية)
- ٣٦- فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعى ، (دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩)
- ٣٧- فتح القدير : محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠ هـ) ، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت ، ط ١٤١٤ - ١٤١٤ هـ
- ٣٨- فتح المجيد شرح كتاب التوحيد : عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي (ت ١٢٨٥ هـ) ، تحقيق: محمد حامد الفقي ، (القاهرة، مطبعة السنة المحمدية، ط السابعة، ١٣٧٧ هـ)
- ٣٩- القاموس الفقهي : الدكتور سعدي أبو جيب ، (دمشق - سوريا، مطبعة دار الفكر، ط ١٤٠٨ ٢ هـ)
- ٤٠- القوانين الفقهية : أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت ٥٧٤١ هـ)
- ٤١- القول المفيد على كتاب التوحيد: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت ١٤٢١ هـ) (المملكة العربية السعودية ، مطبعة دار ابن الجوزي، ط ٢، محرم ١٤٢٤ هـ)
- ٤٢- الكافي في فقه الإمام أحمد : أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنفي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠ هـ) ، (دار الكتب العلمية ، ط ١٤١٤ هـ)
- ٤٣- كشاف القناع عن الإقناع : منصور بن يونس البهوي الحنفي (ت ١٠٥١ هـ) ، تحقيق لجنة متخصصة في وزارة العدل ، مطبعة وزارة العدل في المملكة العربية السعودية، ط ١٤٢١ - ١٤٢٩ هـ
- ٤٤- لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي (ت ٧١١ هـ) ، (بيروت، مطبعة دار صادر ، ط ٣ - ١٤١٤ هـ)
- ٤٥- اللباب في الفقه الشافعى : أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم الضبي، أبو الحسن ابن المحاملي الشافعى (ت ٤١٥ هـ) ، تحقيق عبد الكريم بن صنيتان العمري ، (المدينة المنورة ، مطبعة دار البخارى، ط ١٤١٦ هـ)

٤٦- المجموع شرح المذهب : أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) ، (مطبعة دار الفكر)

٤٧- المحتلي بالآثار: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي [الظاهري] ، تحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري ، (بيروت - دار الفكر)

٤٨- مختصر العلامة خليل: خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي المالكي المصري (ت ٧٧٦ هـ) ، تحقيق: أحمد جاد ، (القاهرة، مطبعة دار الحديث، ط ١، ١٤٢٦ هـ)

٤٩- مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح : حسن بن عمار بن علي الشرنبلاني المصري الحنفي (ت ١٠٦٩ هـ)، تحقيق: نعيم زرزور ، (المكتبة العصرية ، ط ١، ١٤٢٥ هـ)

٥٠- مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه: إسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب المروزي، المعروف بالكوسج (ت ٢٥١ هـ) ، (المملكة العربية السعودية - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ)

٥١- المستدرك على الصحيحين : أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النسابوري ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، (بيروت - دار الكتب العلمية ، ط ١، ١٤١١ هـ)

٥٢- مسند الإمام أحمد بن حنبل: الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ) ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وأخرون ، (مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١ هـ)

٥٣- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠ هـ)، (بيروت- المكتبة العلمية)

٥٤- معجم اللغة العربية المعاصرة : د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤ هـ) ، (مطبعة عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٢٩ هـ)

٥٥- المعجم الكبير: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠ هـ ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي ، (القاهرة - مكتبة ابن تيمية ، ط ٢)

٥٦- معجم لغة الفقهاء : محمد رواس قلعي - حامد صادق قنبي ،(مطبعة دار النفاس للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ٢ ، ١٤٠٨ هـ)

٥٧- المعين على تفهم الأربعين: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعى المصرى (ت ٨٠٤ هـ) ، تحقيق: الدكتور دغش بن شبيب العجمي (الكويت- مطبعة مكتبة أهل الأثر للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٣ هـ)

٥٨- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربى الشافعى (ت ٩٧٧ هـ) ، (دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٥ هـ)

٥٩- المغني : موقف الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعىي الدمشقى الصالحي الحنفى (٥٤١ - ٦٢٠ هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركى، الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، (الرياض - دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ط٣، ١٤١٧ هـ)

٦٠- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج : أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) ،(بيروت - مطبعة دار إحياء التراث العربي ، ط٢ ، ١٣٩٢ هـ)

٦١- المذهب في فقه الإمام الشافعى : أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازى (ت ٤٧٦ هـ) (مطبعة دار الكتب العلمية)

٦٢- موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي : د. أسامة بن سعيد الفطاطى، د. علي بن عبد العزيز بن أحمد الخضير، د. ظافر بن حسن العمري، د. فيصل بن محمد الوعلان، د. فهد بن صالح بن محمد اللحيدان، د. صالح بن عبد الحربى، د. صالح بن ناعم العمري، د. عزيز بن فرحان بن محمد الحبانى العنزي، د. محمد بن معيض آل دواس الشهراوى، د. عبد الله بن سعد بن عبد العزيز المحارب، د. عادل بن محمد العبيسي، (الرياض - المملكة العربية السعودية ، مطبعة دار الفضيلة للنشر والتوزيع، ط١ ، ١٤٣٣ هـ)

٦٣- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسى المغربي، المعروف بالخطاب الرعنى المالكى (ت ٩٥٤ هـ) ،(مطبعة دار الفكر ، ط٣، ١٤١٢ هـ)

٦٤- نصب الراية لأحاديث الهدایة: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعى (ت ٧٦٢ هـ) ،تحقيق: محمد عوامة ،(بيروت - مؤسسة الريان للطباعة والنشر، السعودية - دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط١ ، ١٤١٨ هـ)

٦٥- نهاية المطلب في دراية المذهب: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب ب أيام الحرمين (ت ٧٨٤ هـ) ، تحقيق: عبد العظيم محمود الذيب،(مطبعة دار المنهاج ، ط١ ، ١٤٢٨ هـ)

٦٦- النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي ، (بيروت- مطبعة المكتبة العلمية ، ١٣٩٩ هـ)

٦٧- نيل الأوطار : محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠ هـ) ، تحقيق: عصام الدين الصبابطي ، (مصر - مطبعة دار الحديث، ط١، ١٤١٣ هـ)